

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي

اللقاء الوطني للمدراء الولائيين للتشغيل والمفتشين
الولائيين للعمل

مداخلة السيد الهاشمي جعبوب
وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

المدرسة العليا للضمان الاجتماعي

الإثنين 19 أكتوبر 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم

- السيدات والسادة إيطارات قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛
- أسرة الإعلام؛
- الحضور الكريم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني أن افتتح اليوم أشغال اللقاء الوطني للمدراء الولائيين للتشغيل والمفتشين الولائيين للعمل كأول لقاء لي مع الاطارات المحلية للقطاع.

وأود بهذه المناسبة أن أرحب بكم جميعا في هذا اللقاء الوطني الذي سيسمح لنا بتثمين المجهودات التي تبذلها الدولة لترقية التشغيل وامتصاص البطالة وضمان الحقوق الأساسية للعمال والوقوف في نفس الوقت على النقائص والإختلالات وتقييم الأداء على المستوى المحلي في هذه المجالات.

إن هذه المناسبة تشكل فرصة متميزة لتعميق التشاور في إطار متابعة تنفيذ مخطط عمل الحكومة لتجسيد برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي يولي أهمية كبيرة لمسألة التشغيل وظروف العمل ضمن مقاربة اقتصادية لمكافحة البطالة وترقية التشغيل، ومحطة للتذكير بالتزامات السيد رئيس الجمهورية الرامية إلى تكريس دولة القانون وجعلها في خدمة المواطن، وتعزيز الحكم الراشد، من خلال جعل التقييم الدوري للإطارات معيارا أساسيا في التدرج في مساراتهم المهنية.

إن اجتماعنا اليوم يكتسي أهمية خاصة لكونه ينعقد عشية الإستفتاء على الدستور الذي يعتبر محطة مفصلية في تأسيس الجزائر الجديدة، التي ستدعم دولة الحق والقانون وتكرس دور المجتمع المدني في صناعة السياسات العمومية ومراقبة تنفيذها، جزائر تعتمد على عقول أبنائها وعلى المعرفة والتطور التكنولوجي، وهي مناسبة تتصادف مع ذكرى إندلاع الثورة التحريرية في أول نوفمبر سنة 1954، التي تستوقفنا لتجديد العزم والوفاء لتضحيات شهدائنا الأبرار.

وستكون هذه فرصة للتذكير، بعد أن قمت بذلك مع الإطارات المركزية، لأذكركم أنتم الإطارات على المستوى المحلي بضرورة المساهمة الفعالة في تنفيذ سياسات واستراتيجيات القطاع بتسطير برامج كمية ونوعية قابلة للتقييم والقياس ووضع أدوات تسمح بمراقبة تنفيذها.

السيدات والسادة الحضور

يندرج لقاءنا اليوم في إطار تعزيز التواصل وتوطيد علاقات التشاور المتبادل والحوار الدائم بين الإدارة المركزية ومصالحها المحلية. كما يعد فرصة أيضا للتذكير بأهم التحديات التي تواجه القطاع خاصة بعد الأزمة الصحية التي عرفتها بلادنا على غرار باقي دول العالم، وكيفية المساهمة في المجهود الوطني لإعادة بعث الاقتصاد وفق مقاربة اقتصادية تسهم في إحداث الثروة ومناصب العمل وإحداث النشاطات، بالإعتماد على مرافقة نوعية للمورد البشري ليتكيف مع متطلبات سوق العمل.

ولكننا إدراك بأن الجزائر الجديدة تحتاج إلى عقول وسواعد كل أبنائها لإحداث حركية إجتماعية و إقتصادية لا تتأذى إلا بوضع آليات جديدة تسمح بتوحيد الجهود وتفجير الطاقات وتناسقها، تجسيدا للإلتزامات السيد رئيس الجمهورية وتنفيذا لمخطط عمل

الحكومة في شقه المتعلق بترقية التشغيل ومحاربة البطالة بتوجيه الاستثمارات نحو مجالات النشاط ذات القيمة المضافة، حيث تعد مسألة التشغيل ومكافحة البطالة من بين أهم الأهداف الإستراتيجية التي تبنتها السياسة الوطنية الجديدة للتنمية.

ويأتي هذا التجمع كحلقة ضمن خارطة طريق الوزارة التي تهدف إلى المساهمة في التأهيل التدريجي لمصالح التفتيش والتشغيل، لجعلهما قادرين على مواكبة التوجهات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى لبلادنا.

لقد وضعت الوزارة برنامجا سنويا تكوينيا لتعزيز قدرات المورد البشري وجعله قادرا على الاندماج في الديناميكية الجديدة التي تصب في صميم برنامج الإنعاش الاقتصادي لبلادنا.

ولأجل ذلك، يتعين عليكم الإنخراط في هذا المسعى والعمل على تعزيز المسار المهني للإطارات وتمكينهم من إكتساب قدرات ومعارف تؤهلهم لمواجهة كل التحديات وترفع من مستوى التسيير المرتكز على تحقيق النتائج.

حضرات السيدات والسادة،

وعيا منا بأهمية الدور الحيوي لجهاز تفتيش العمل في الرقي بالعلاقات المهنية والمساهمة في إقرار سلم اجتماعي محلي على صعيد المؤسسات، ونسج علاقات مهنية بين أطراف الإنتاج، فقد تم بذل مجهود كبير لتحسين أوضاعه المادية بإقرار ما كان يطمح له من نظام أساسي ونظام للتعويضات.

كما نسعى من خلال هذا النوع من اللقاءات إلى احداث ديناميكية جديدة في التسيير، والوقوف على أداء المهام القابلة للقياس المنوطة بجهاز تفتيش العمل، خصوصا بالوقوف على مدى احترام وتطبيق المقتضيات التشريعية والتنظيمية للعمل السارية المفعول، ومرافقة المتعاملين الإقتصاديين والإجتماعيين بغرض ضمان الحقوق الأساسية في العمل والتطبيق الأمثل للتشريع والتنظيم المعمول بهما ومحاربة كل أشكال العمل غير القانوني.

وقد أصبح لزاما على مفتشي العمل التمكن من التكيف مع التقنيات التواصلية الحديثة حتى يتمكن من مساندة المتطلبات الجديدة للمحيط الاقتصادي والاجتماعي، والتواصل الفعال مع المصالح المركزية لمساندة الورشات المهمة التي يشارتها الوزارة بهدف إرساء ثقافة الالتزام التعاقدية وتطوير وعصرنة عمل إدارة العمل.

السيدات والسادة،

في مجال سياسة التشغيل، يندرج البرنامج الذي يقترحه القطاع في إطار مخطط عمل الحكومة ضمن هذا المسعى الجديد الذي يهدف إلى تقليص الفوارق بين عروض وطلبات العمل، من خلال تعزيز المقاربة التي تركز على ثلاثية التكوين-المؤهلات والشغل في إطار بناء المسارات المهنية الفردية التي تسهل الولوج لعالم الشغل بالإعتماد على الاحتياجات من المؤهلات لكل القطاعات الاقتصادية في كافة مناطق الوطن، خاصة المهن التي تشهد عجزا في سوق العمل والمهن الناشئة، وإعادة توجيه الموارد العمومية لمواكبة إحتياجات سوق العمل.

ولتفعيل هذه الآليات الجديدة، أصبح من الضروري تعزيز عصرنة المرفق العمومي للتشغيل على الصعيدين المركزي والمحلي بتعميم الرقمنة، لإضفاء شفافية أكبر في عملية الوساطة في التشغيل وتعزيز قدراتنا في مجالات الرقابة من أجل تكريس العدالة وتكافؤ الفرص بين طالبي العمل، بداية من إيداع عروض العمل إلى غاية التنصيب مرورا بعملية الاختيار والانتقاء.

وفي هذا الإطار، أؤكد لكم عزمنا على دعم مسار رقمنة القطاع تنفيذاً لقرارات السيد رئيس الجمهورية وتفعيلاً لمخطط عمل الحكومة، لاسيما من خلال وضع نظام معلوماتي يربط بين الوزارة وكل الهيئات تحت الوصاية.

السيدات والسادة،

إنَّ إشكالية التشغيل ومكافحة البطالة لاسيما في أوساط الشباب وحاملي الشهادات، تعيد طرح نفسها بشدة في الوقت الراهن، خاصة بعد الآثار التي أفرزتها الوضعية الصحية الاستثنائية العالمية بسبب إنتشار فيروس Covid-19 وانعكاساتها على فرص العمل والمداهيل و السلم الاجتماعي.

وعلى هذا الأساس، تعتبر الحاجة لتوفير فرص عمل لائق ومُدرِّ للثروة للشباب قضية مجتمعية ذات بعد وطني.

لذا ينبغي عليكم مضاعفة جهودكم ومبادراتكم، بالتنسيق مع كل القطاعات المعنية، لتلبية تطلعات مواطنينا لاسيما فئة الشباب منهم، من خلال الحصول على فرص العمل، واستعدادهم للمشاركة في احداث الثروات وتطوير الأمة.

السيدات والسادة،

الحضور الكريم،

لاشك أن مسألة ترقية التشغيل وتقليص البطالة لا تعالج بقرارات مركزية أو إدارية فحسب، بل تستوجب أيضا وعيا وإلتزاما من طرف المسؤولين المحليين، و الإسهام بجدية في إزالة العراقيل البيروقراطية على المشاريع الإستثمارية الخلاقة للثروة على المستويين المحلي والوطني.

السيدات والسادة،

الحضور الكريم،

إن التحسين الدائم لأداء المرفق العمومي للتشغيل يتطلب إشراك المجتمع المدني والجمعيات الناشطة في مجال التشغيل وأصحاب العمل وممثلهم للمساهمة ضمن الفضاءات المتعلقة بالتشاور، لاسيما بعد دسترة دور المجتمع المدني في وثيقة التعديل الدستوري وإعطائه المكانة الحقيقية في المجتمع.

وسيسمح هذا الإجراء برصد وتقييم فعالية السياسات العمومية في مجال ترقية التشغيل ومحاربة البطالة واقتراح التدابير المناسبة لتلبية متطلبات سوق الشغل التي تتغير وتتطور بإستمرار.

كما يندرج هذا المسعى في إطار بناء جزائر جديدة، يكون فيها للمجتمع المدني دورا فاعلا في إطار الديمقراطية التشاركية، ويدعم التعاون الإيجابي لصناعة القرار على المستوى المحلي.

السيدات والسادة،

الحضور الكريم،

تطبيقا لبرنامج السيد رئيس الجمهورية وتنفيذا لمخطط عمل الحكومة بخصوص المستفيدين من جهازي المساعدة على الادمج المهني والاجتماعي للشباب حاملي الشهادات قيد النشاط عند تاريخ 31 أكتوبر 2019، أجدد لكم إلتزامي بأني سأسعى بالتعاون مع كل القطاعات المعنية لمتابعة هذا الملف وتذليل الصعوبات التي تعترضه.

السيدات والسادة،

الحضور الكريم،

وفيما يتعلق بترقية الحوار الإجتماعي الذي يعد من بين الإلتزامات التي تعهد بها السيد رئيس الجمهورية وضرورة ملحة لبعث عجلة التنمية الإقتصادية، فسوف يعمل قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي على المساهمة في تجسيده على جميع مستويات الأنشطة الإقتصادية في جو تطبعه روح المشاركة والشراكة في إطار حوار إجتماعي فعال وبناء يسهم في إيجاد حلول توافقية للإنشغالات المطروحة.

وقد تم تعزيز آليات الحوار من خلال تدعيم المؤسسات الإستشارية، حيث عمد مشروع الدستور الجديد إلى تعزيز دور المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي والبيئي الذي يمثل إطارا للحوار والتشاور الدائمين وفضاء للإقتراح وللإستشراف والتحليل في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وبشكل أيضا ملتقى لأطراف المجتمع المدني في إطار التشاور الوطني حول سياسات التنمية في هذه المجالات، وضمان ديمومة الحوار والتشاور بين الشركاء الإقتصاديين والإجتماعيين للعمل على صياغة توصيات ومقترحات مدروسة في هذا المجال.

وسيمكّن هذا الحوار من إرساء عقد إقتصادي و إجتماعي جديد يشكل إطارا لنمو متوازن ومستدام، يسهم في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات والقدرة الشرائية للمواطن ويخرج بالجزائر تدريجيا من التبعية للربيع.

السيدات والسادة،

الحضور الكريم،

أغتنم هذه الفرصة لأحيي جهود كافة عمال القطاع الذين سخرُوا جهودهم ووقتهم للحفاظ على السير الحسن للمرافق العمومية خلال الأزمة الصحية، وبالخصوص مفتشي العمل الذين ساهموا لاسيما من خلال مرافقة أرباب العمل والعمال وممثلهم لإيجاد الحلول القانونية ومعالجة الإشكالات المستجدة بفعل هذه الأزمة للحفاظ على سلامة وصحة وحقوق العمال وأداة الإنتاج، وإستمرارية المؤسسات، وشرح التدابير الوقائية التي وضعتها الحكومة وتوضيح مضامينها، بالإعتماد على الوسائل والأطر القانونية للحوار الإجتماعي.

هذه المكتسبات يجب أن تسمح بمضاعفة فعالية تدخل المفتشين، المدعويين إلى مواصلة جهودهم والسهر بأفضل السبل على التطبيق الأمثل لتشريع وتنظيم العمل وضمان احترام حقوق العمال وتعزيز سبل الحوار والتشاور بين أطراف الإنتاج.

حيث ينتظر منكم كمفتشي العمل لعب دور هام في فرض احترام القانون وتطبيقه، بإعتباركم في صلب العملية الاجتماعية بالنظر لتزايد الاختصاصات الموكلة إليكم نتيجة توسع مجال تدخلكم، وتعدد المطالب المترتبة عن بروز أنماط وأشكال جديدة من علاقات العمل.

كما يجب تعزيز آليات الرقابة من خلال تكثيف عمليات التفتيش والتنسيق مع مختلف المتدخلين من داخل وخارج القطاع والسهر على مدى تطبيق التشريع والتنظيم المعمول بهما في هذا المجال في إطار إرساء المبادئ الأساسية للإدارة الرشيدة والفعالة وفرض سيادة القانون.

ويتوجب عليكم مواكبة التحولات والتحديات على المستوى المحلي ووضع استراتيجيات وقائية جديدة، واعتماد أساليب عمل مبتكرة في هذا الشأن، ولن يتأتى ذلك إلا بالاعتماد على أفضل الممارسات الكفيلة بإيجاد حلول فعالة للمشاكل والصعوبات التي تفرزها الوضعيات الصعبة المستجدة، خاصة في الوضع الراهن الذي زادت من حدته جائحة فيروس كورونا.

السيدات والسادة،

المدراء والمفتشون الولائيون

وإذ أعبر لكم عن دعمي الكامل لكم عن المجهودات التي تبذلونها رغم الإكراهات التي تواجهونها في الميدان إلا أنني سأتصدى وسأكون صارما في محاربة كل مظاهر وأشكال الممارسات السلبية، لاسيما التماطل والتقاعدس في أداء المهام ومظاهر الفساد المالي والأخلاقي والتصرفات البيروقراطية وعدم التقيد بالتشريع والتنظيم المعمول بهما.

فضلا على ذلك، أطلب منكم الإنضباط في خدمة الوطن والمواطن، والالتزام بالضوابط والمعايير المهنية والتقيد بتوجيهات السلطات العمومية الرامية إلى تعزيز سلطة القانون والشفافية والتكفل الأمثل بالمواطنين وإنشغالهم، والإصغاء لتظلماتهم وحسن استقبالهم وتوجيههم.

وبإعتباركم كأعضاء المجلس التنفيذي للولاية كاملي الحقوق والصلاحيات، فأنتم ملزمون بإنفاذ سياسة رئيس الجمهورية في القطاع بكل العزم والحزم المطلوبين، دون تراخي أو تهاون وبكل الكفاءة والإنضباط المطلوبين.

وسنعمل على تعزيز صلاحياتكم ومهامكم أنتم مدراء التشغيل الولائيين لمتابعة تنفيذ مبادئ الحكامة التي تستهدف عقلنة تسيير الموارد المالية والبشرية في كل الهيئات التابعة للقطاع وتعزيز التكامل والتناغم المنشودين لاسيما في مجال النهوض بالتشغيل المنتج وتوسيع الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية.

كما يتوجب عليكم جميعا أنتم إطارات القطاع على المستوى المحلي، العمل على توفير المناخ الاجتماعي السليم المشجع على الاستثمار قصد بلوغ تنمية اقتصادية مستدامة قادرة على إحداث فرص عمل وافرة للتشغيل، واعتماد آليات ناجعة لتسيير سوق العمل.

ولا تفوتني هذه الفرصة لأعبر لكم عن استعدادي الدائم للإصغاء لإنشغالاتكم بخصوص القضايا المتصلة بالتشغيل والعمل والضمان الاجتماعي وغيرها مما تظطلع به الوزارة.

وسأعمل بكل حزم للقضاء على الانفصام الواقع بينكم وبين مصالح الهيئات التابعة للقطاع محليا، وأجدد إستعدادي وكل الإطارات المركزية "كهيئة أركان الوزارة" التي ستكون تحت تصرفكم لمساعدتكم ومرافقتكم لدعمكم وحمايتكم في أداء مهامكم كاملة غير منقوصة، مع العلم أنه سيتم تقييمكم بحسب أدائكم ونتائج عملكم.

وسأعمل شخصيا على تطوير أنماط التسيير في القطاع، من خلال متابعة أكبر ومراقبة صارمة ومستمرة لأداء كل الإطارات على المستوى المحلي، قصد تحقيق نتائج ملموسة لترقية الخدمة العمومية وإسترجاع ثقة المواطن.

ولن أتسامح مع المتخاذلين والمتقاعسين، الذين لا يبادرون بمساهماتهم الناجعة في تنفيذ سياسة القطاع ومخطط عمله.

السيدات والسادة،

الحضور الكريم،

إن إحصاء عدد البطالين من صلب مهامنا ومسؤولياتنا، وهو شيء جميل، ولكن الأجل منه هو إيجاد مناصب عمل دائمة لهم، وذلك هو التحدي الحقيقي كحكومة ووزارة مكلفة بالعمل والتشغيل.

إن خلق مناصب العمل مرتبط إرتباطا عضويا ومباشرا بالوضع الاقتصادي للبلاد، وهذا ما يستدعي استنفار كل القطاعات الوزارية المعنية من أجل دفع عجلة التطور الاقتصادي قدما إلى الأمام.

وفي نظري، فإن أولى عمليات الإصلاح الاقتصادي الخلاق لمناصب العمل، يكمن في تحرير الإستثمار من نير وجور وتقاعس الإدارة.

إنه لمن المؤسف حقا أن نرى مئات المشاريع الإستثمارية التي من شأنها خلق آلاف مناصب الشغل، معطلة لأسباب بيروقراطية بحثة وهذا أمر غير طبيعي على الإطلاق وغير إقتصادي بالمرة، وعمل غير وطني، بل أقول إنه تصرف معاد لمصالح الوطن.

لقد سبق للسيد رئيس الجمهورية أن استنكر هذا الوضع ودعا لتصحيحه، وهو الموقف الذي ذكر به الوزير الأول خلال زيارته لولاية الجلفة.

غير أنه وبأسف شديد، لم نلاحظ ولم نسجل أي تحسن للوضع، وكأن هناك قوى خفية تعمل على عرقلة النمو الاقتصادي وحرمان الآلاف من أبناء الوطن من مناصب عمل تضمن لهم العيش والرفاه في وطنهم.

وإنطلاقا مما سبق، فإن وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وفي إطار مسؤولياتها عن عالم الشغل ومحاربة البطالة وتطبيقا لبرنامج السيد رئيس الجمهورية وتعليمات وتوجيهات السيد الوزير الأول، ستراجع بقوة ومع كل القطاعات والهيئات المعنية، لتحرير الفعل الإستثماري من العراقيل البيروقراطية.

وفي نفس السياق، سنعمل جاهدين على حماية المؤسسات من الإفلاس جراء الوضعية الوبائية الحالية، وكذا تخلي البنوك عن تمويلها بحجج واهية، بعدما كانت تغدق بالملايير ودون ضمانات على متعاملي العهد البائد.

أيها السيدات أيها السادة المديرين التنفيذيين والمفتشين الولائيين،

إنكم مدعوون لمراجعة أدائكم والتأقلم مع ما يستدعيه الظرف الراهن وإنكم مدعوون للعمل الجاد وخدمة بلدكم بكل إخلاص وتفاني.

إنكم ممثلو وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي على المستوى المحلي، وتعلمون حجم المسؤولية الملقاة على عاتقكم بإعتباركم ملجأ البطالين والطبقة الشغيلة، لذا وجب عليكم جميعا تكثيف النشاط وتفعيل مصالحكم والإصغاء لطالبي الشغل وحماية العمال مما قد يلحق بهم من تعسف وإجحاف من طرف مستخدميهم.

أريد منكم أن تكونوا على قدر هذه المسؤولية سلوكا واستقامة وحضورا واستشرافا للمشاكل والتدخل السريع بإيجاد الحلول السريعة لها.

إنكم تمثلون الخط الأمامي للوزارة وسندها القوي لإنفاذ سياستها على أرض الواقع.

وفي هذا الإطار، أذكركم بواجباتكم المهنية إنطلاقا من واجب التحفظ والإستقامة ونظافة اليد والحضور الميداني وإمداد الوزارة بكل المعلومات والتقارير في حينها لإتخاذ الإجراءات اللازمة.

وفي نفس السياق، أذكركم بواجب التعامل السريع مع مراسلات الإدارة المركزية ومع الملفات التي تطرح عليكم.

وأذكر بوجوب تفادي البيروقراطية وتفعيل أداءات مصالحكم وتحسين الخدمة العمومية التي تقدمونها للمواطنين.

بكلمة موجزة، أريد منكم أن تكونوا جنودا مجتهدين وأن تكونوا عناصر فعالة في المجالس التنفيذية الولائية بقوة حضوركم وقوة إقتراحاتكم وانضباطكم في عملكم وفي التنسيق مع القطاعات الوزارية الأخرى على المستوى المحلي لتفعيل القوانين والقرارات المتعلقة بعالم الشغل.

إن هذا اللقاء الأول، حرصت على تنظيمه لإعطائكم هذه التعليمات، مؤكدا الحرص التام على وجوب إنفاذها بالكيفية اللازمة وفي الوقت اللازم.

أذكركم في الختام، أن المناصب النوعية التي تتبوؤونها كمديرين ولائيين تنفيذيين أو مفتشين ولائيين، ليست إرثا ولا مكسبا إجتماعيا، بل هي تكليف وتشريف من طرف دولتكم والمحافضة على هذه المناصب تستدعي منكم أن تكونوا أصحاب المبادرة وأن تكونوا قادة وقدوة في مصالحكم ولا تنسوا أبدا وزن المسؤوليات التي تتولونها ولا العطاءات التي تنتظرها منكم بإقتراحات ومبادرات في الميدان.

إن اللامبالاة والتخاذل والتغيب هي من أسباب ضعف وهوان بعض المديرين والمفتشين الولائية، ولن يدوم هذا الوضع وسأتولى تصحيحه في القريب العاجل وأعلموا أن البقاء للأصلح، وقد أعذر من أنذر.

وبالمقابل، ستجدون في شخصي وفي كل إشارات الوزارة سندا ومرافقين وموجهين وحمين لكم من كل الإكراهات والضغطات من أي طرف كان، قصد إنفاذ السياسة القطاعية في كل ربوع الوطن.

تلکم هي التوجهات الأولیة لکم، أملا تسجلها وتنفيذها في الميدان.

وفي الأخير، أجدد وأذكر بأننا جميعا نتحمل مسؤوليتنا كاملة غير منقوصة كل في موقعه ومجال إختصاصه أمام الله وأمام الوطن بكل أمانة وإخلاص، ولن يتسنى ذلك إلا بتعاون الجميع في هذه المهام الثقيلة.

أشکرکم جميعاً، وأتمنى لکم كل التوفيق والسداد في مهامکم.

وأعلن عن الإفتتاح الرسمي للقاء الوطني للمدراء الولائيين للتشغيل والمفتشين الولائيين للعمل.

المجد والخلود لشهداءنا الأبرار، تحيا الجزائر

السلام علیکم ورحمة الله وبرکاته